



يوم : 2026/01/10

امتحان الدورة العادية في مقياس التوجهات النقدية والمالية المعاصرة

السؤال الأول: (05 نقاط)

1. عرف ما يلي: الفقاعة المالية، سندات الصندوق، استقلالية البنوك المركزية
2. حدد الفرق بين: الانضباط المالي/ التوسع المالي، أسلوب العلانية/الإقناع الأدبي (من الأدوات المباشرة للسياسة النقدية)

السؤال الثاني: (7.5 نقاط)

1. من خصائص البنك المركزي أنه بنك البنوك وبنك الدولة ومن هاتين الخاصيتين تتجر العديد من الأهداف الموكلة للبنوك المركزية حاليا والتي يعد الاستقرار المالي والنقدي من أهمها:
 - لماذا تم حصر وظيفة الإصدار في بنك واحد عند نشأة البنوك المركزية؟ (01ن)
2. من أساليب السياسة النقدية الحديثة نجد تدخل البنوك المركزية في تحديد معدلات الفائدة بجعلها صفرية أو حتى سالبة في حالة الأزمات:
 - كيف يمكن لمعدل الفائدة أن يكون سالبا؟ (01ن)
 - ما الهدف الذي ترجوه البنوك المركزية من جعل معدل الفائدة سالبا؟ (02ن)
3. بالإضافة إلى السياسة السابقة نجد سياسة التيسير الكمي التي تعد تجربة المجلس الفدرالي الأمريكي (الذي يضم 12 بنكا إقليميا خاصا) في تطبيقها من أهم التجارب:
 - لماذا تعود ملكية المجلس الفدرالي الأمريكي للبنوك الخاصة؟ (01ن)
 - متى طبقت سياسة التيسير الكمي أول مرة؟ وما هي أهم نتائجها بعد استمرار اتباعها من قبل البنك الفدرالي الأمريكي إثر أزمة كورونا؟ (2.5)

السؤال الثالث: (7.5 نقاط)

منذ صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 وإلى غاية صدور القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023 كان هناك العديد من التعديلات والأوامر الرئاسية التي اهتمت بتحديد أهداف السياسة النقدية في الجزائر:

1. ما هو أهم سبب جعل من هذه الأهداف صعبة التحقيق؟ (01ن)

2. بالنسبة لسياسة إعادة الخصم فإن معدلها عرف تذبذبا خلال الفترة 1990-2021 إذ:

* 1990-1992 عرف ارتفاعا مستمرا؛

* منذ 1993-2002 الانخفاض المستمر في معدل إعادة الخصم؛

* بعد 2002 أصبحت هذه السياسة غير مجدية.

- علل سبب رفع أو تخفيض معدل إعادة الخصم خلال الفترات السابقة، مع توضيح لماذا أصبحت هذه السياسة غير مجدية بعد سنة 2002؟ (03ن)

3. بالإضافة إلى السياسة السابقة نجد سياسة الاحتياطي الإلزامي التي تعد من أنجع السياسات في الدول النامية:

- كيف يتم تطبيق سياسة الاحتياطي الإلزامي؟ وما هو أسلوب تطبيقه في الجزائر؟ (02ن)

- لماذا تعد سياسة الاحتياطي الإلزامي الأنجع في الدول النامية مقارنة بسياسة إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة؟ (1.5ن)

بالتوفيق للجميع

أستاذة المقياس: أ.د بوكرة كميلية



يوم : 2026/01/10

الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقياس التوجهات النقدية والمالية المعاصرة

الجواب الأول: (05 نقاط)

1. عرف ما يلي:

- الفعالة المالية: عدم تطابق المؤشرات بين السوق المالية والقطاع الحقيقي؛.....(01ن)
- سندات الصندوق: سندات تم استحداثها لتشجيع الأفراد على الادخار، بحيث يتم تقديم سند لحامله لكل صاحب وديعة لأجل يمكنه من خلاله الحصول على السيولة قبل تاريخ استحقاق الوديعة بتقديمه كضمان أو بيعه؛.....(01ن)
- استقلالية البنوك المركزية: حرية البنك المركزي في اتخاذ قراراته دون ضغط من السلطات السياسية وبما يخدم اقتصاد البلد وبالتنسيق مع أهداف السياسة المالية.(01ن)

2. حدد الفرق بين:

التوسع المالي	الانضباط المالي
<ul style="list-style-type: none"> - المبالغة في الإنفاق العام ويرتكز على الإعانات الحكومية والتسهيلات الضريبية - يكون في حالة الأزمة 	<ul style="list-style-type: none"> - التحكم في الإنفاق العام بعدم التوسع في الإنفاق الاستهلاكي وتشجيع الإنفاق الاستثماري (يعتمد على مؤشرين أساسيين عجز الموازنة والدين الحكومي) - يمكن اتباعه في الحالات العادية للاقتصاد أي في حالة الانتعاش والنهوض
الإقناع الأدبي	أسلوب العلانية
<ul style="list-style-type: none"> - تقديم البنك المركزي تعليمات ليست ملزمة لمحافظي البنوك التجارية - الهدف منه توجيه البنوك التجارية لاتباع سياسة معينة تصب في مصلحة البلد مثل تقليل الائتمان الاستهلاكي - ينجر عن عدم انصياع البنوك التجارية خطر عدم الالتزام 	<ul style="list-style-type: none"> - إفصاح البنك المركزي بالبيانات الصحيحة عن حالة الاقتصاد - الهدف منه كسب ثقة الرأي العام - يعتمد نجاح هذه السياسة على درجة الوعي المصرفي

الجواب الثاني: (7.5 نقاط)

1. تم حصر وظيفة الإصدار في بنك واحد عند نشأة البنوك المركزية:(01ن)
 - اشترطت بعض من الدول الحصول على التمويل متى أرادت مقابل منح امتياز الإصدار النقدي؛
 - التحكم في التضخم.
2. من أساليب السياسة النقدية الحديثة نجد تدخل البنوك المركزية في تحديد معدلات الفائدة بجعلها صفرية أو حتى سالبة في حالة الأزمات:
 - يمكن لمعدل الفائدة أن يكون سالبا: (01ن) بفرض غرامات وعقوبات مالية عند الإيداع

- الهدف الذي ترجوه البنوك المركزية من جعل معدل الفائدة سالبا: (02ن)

* منع البنوك التجارية من الاحتفاظ بأموالها في حسابات بالبنك المركزي ودفعها لتقديم قروض للاقتصاد؛

* زيادة الإقراض للاقتصاد يرفع من حجم الاستثمار ورفع معدل التضخم بشكل مفيد للاقتصاد

* تراجع سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية وبالتالي زيادة الطلب على السلع المحلية (زيادة الصادرات)؛

* زيادة الإنفاق لأن عائد الادخار معدوم أو سالب وبالتالي زيادة الطلب.

3. بالإضافة إلى السياسة السابقة نجد سياسة التيسير الكمي التي تعد تجربة المجلس الفدرالي الأمريكي (الذي يضم 12 بنكا إقليميا خاصا) في تطبيقها من أهم التجارب:

- تعود ملكية المجلس الفدرالي الأمريكي للبنوك الخاصة: (01ن) منع الحكومة من اتخاذ قرارات بشأن الاقتصاد لتحقيق مصالح سياسية

- طبقت سياسة التيسير الكمي أول مرة: سنة 1932 من قبل الرئيس الأمريكي روزفلت، (0.5ن)

ومن أهم نتائجها بعد استمرار اتباعها من قبل البنك الفدرالي الأمريكي إثر أزمة كورونا: انخفاض كبير في قيمة الدولار الأمريكي، وارتفاع كبير في سعر الذهب. (02ن)

الجواب الثالث: (7.5 نقاط)

منذ صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 وإلى غاية صدور القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023 كان هناك العديد من التعديلات والأوامر الرئاسية التي اهتمت بتحديد أهداف السياسة النقدية في الجزائر:

1. أهم سبب جعل من هذه الأهداف صعبة التحقيق: هو تعددها بحيث أن التركيز على هدف واحد أعطى نتائج أفضل (01ن)

2. بالنسبة لسياسة إعادة الخصم فإن معدلها عرف تذبذبا خلال الفترة 1990-2021 إذ:

- سبب رفع أو تخفيض معدل إعادة الخصم، مع توضيح لماذا أصبحت هذه السياسة غير مجدية بعد سنة 2002: (03ن)

* 1990-1992 عرف ارتفاعا مستمرا: لاستهداف بنك الجزائر التضخم والخروج من معدلات الفائدة السالبة؛

* منذ 1993-2002 الانخفاض المستمر في معدل إعادة الخصم: شح السيولة في البنوك كنتيجة لانخفاض اسعار النفط

* بعد 2002 أصبحت هذه السياسة غير مجدية: بسبب الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط والبحبوحة المالية وبالتالي أصبحت البنوك غير مجبرة على إعادة الخصم لدى البنك المركزي.

3. بالإضافة إلى السياسة السابقة نجد سياسة الاحتياطي الإلزامي التي تعد من أنجع السياسات في الدول النامية:

- يتم تطبيق سياسة الاحتياطي الإلزامي: (01ن)

* بفرض معدل واحد على مجموع الودائع؛

* بفرض معدلات مختلفة حسب نوع الوديعة بحيث يرتفع في الودائع الجارية وينخفض في الودائع لأجل.

- أسلوب تطبيقه في الجزائر: (01ن) يتم تطبيق معدل واحد على إجمالي الودائع وفترة تكوينه شهر واحد يبدأ من اليوم 15 التقويمي

وينتهي يوم 14 من الشهر الموالي.

- تعد سياسة الاحتياطي الإلزامي الأنجع في الدول النامية مقارنة بسياسة إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة: (1.5ن)

* لا يحتاج إلى سوق مالية للتداول؛

* لا يعتمد على البيع الآجل ولا على مدى تداول الأوراق التجارية.